ثنائية "مجتمع" القهر والفوضى

بقلم د.المصطفى حجازي- مفكر مصري

نريد أن نؤكد بداءةً أن منذ أن عرفت البشرية النظم المجتمعية ونظام الدولة تحديداً والتي تحيا نوعاً ما من الحياة المستقرة استقراراً نسبياً- والذي بدونه في حالته الدنيا تحيا المجتمعات حالة من التكاذب الدائم أو التحارب الدائم كما يقول توماس هوبز الفيلسوف السياسي الأشهر(في كتابه ليفياثون المؤسس لنظرية العقد الاجتماعي١٦٥١) وما أوضحه روسو في العقد الاجتماعي 1762 بشكل أكثر تفصيلا عن أسس استقرار المجتمعات ومبادئ حياة الفرد في جماعة، حاكماً كان أو محكوماً، "أن هذا الاستقرار المجتمعي يتأسس على ثنائية واحدة لم تتغير وهي ثنائية الحق والواجب."

أي وبعبارة أخرى واجب الفرد تجاه الجماعة التي يحيا في كنفها يقابله حقوق له عليها من كفالة حريته وكرامته وضمان حياته في إطار من العدل والتكافؤ بين أقرانه من أبناء الجماعة الواحدة. وحتى وإن جرى تعديل صيغة التعبير عن فلسفة العقد الاجتماعي أو تدنّت ممارساته فإن التعديل أو التدني لم يكن أبداً لينال من فلسفة إقامة مجتمعات مستقرة بكونها قائمة على اتزان الحق أمام الواجب أو ما يمكن أن نسمه أيضاً الصلاحية أمام المسئولية.

لم تختل هذه المنظومة الإنسانية المنطقية والتي عليها قامت ولازالت تقوم المجتمعات الإنسانية الحديثة والتي حمت الإنسانية من الردّة الى شريعة الغاب إلا في حالاتين:

- أولاهما هي كفر الفرد بالجماعة ومن ثم انفراط عقد المجتمع بل وانهياره في حالة من التحارب الدائم.
- أما ثانيهما فهي حال استئثار الحاكمين من أفراد المجتمع بجل الحقوق -قهراً- وتكريس كل الواجبات على عاتق المحكومين مع عدم الاعتداد بأي حق لهم إلا حق الفوضى. وذاك هو حال مجتمعات التي يكون بها نوعاً من الاستقلال، بعضاً من أشكال الدولة، شيئاً من ملامح التنمية وصوراً من مظاهر الديمقراطية، مجتمعات تحيا استقراراً مُدَّعَاً في حالة من التكاذب الدائم والذي يتجلى أوجه في نوع مما أسميه الحقيقة الممسرحة. مجتمعات يتأسس استقرارها المجتمعي الحرج وغير المتزن على ثنائية القهر والفوضى.

ويتجلى إبداع النخبة الحاكمة -والمدفوع بغريزة بقاء جديدة وهي البقاء على سدة الحكم والذي يتساوى مع الحياة ذاتها في عرف المستبدين- في إنتاج ودعم أنواع من الفوضى منتجة لأدوات السيطرة ومبررة لمزيد من القهر والحرمان من الحقوق.

- فهناك الفوضى الشاغلة (تصحر الكفاءات فيصير كل أمر ميسور بمعايير هذا القرن من تعليم وصحة عنتاً)
- والفوضى الرادعة (الأمعان في تفكيك مؤسستي الأمن والعدل)
- والفوضى المستنزفة (تراجع أولوية إنسانية البشر في أسلوب انتقاله أو آليات حصوله على حقه أمثلة طوابير الخبز بل وطوابير أصحاب المعاشات)
- والفوضى المجهضة (أن يكون حظ العمل المؤسسي هو الشكل الممسرح منه فيكون التعليم عملية بلا منتج وتجهض العملية التعليمية ومثلها كثير من كل تأثير ممكن)
- بل والفوضى الملهمة (الجمعيات الأهلية ودعم المجتمع البديل).

ويصل هذا الإبداع ذروته حين نجد أنه لكل نوع من أنواع الفوضى استحدث نوع قهر مُنشئ له وقادر على ضبط وإدارة تلك الفوضى. ويكون صنف القهر منضبطاً مع القدر المطلوب للفوضى المنشأة من خلاله حتى لاتُستَنزَف طاقات القهر ذاتها دون عائد؛

أي أنه نوع من ترشيد القهر لواستخدم قدر يسير منه في ترشيد الموارد لما احتيج لخيار قهر الناس في كثير من الأحيان... ولكنها قداسة الطغيان كما يصفها أحد عتاة طغاة التاريخ *أدولف هتلر* حين قال "عندما تصبح سلطة الدولة غاية وليست وسيلة فإن كل طغيان يصبح مقدساً". هتلر كان له من هذه العبارة حظ استهجان معناها قولاً وإن خلَّدها

All copy rights and Intellectual Property rights for the methodology and concepts used in this are reserved by SQUARE Institute for Strategic Thinking. ACME Corp-EMENA ® Copyright © 2010

فعلاً.ولكن ومن المستغرب أنه شرعت بعض الدول التي حصلت.

وكما قلنا أن من المُستَغرَب أن السؤال لم يصبح سؤالاً عن كُنه الهويةِ أو ماهيتها (ما هي هويتنا؟) التي ينبغي أن يتأسس عليها الفعل الإصلاحي، بل صار نقاشاً حول جدوى حسم قضية الهوية بالأساس شأنها شأن قضايا فكرية مبدأية تاهت في زخم غواية الحركة في مجتمعاتنا العربية ومجتمعنا المصري على وجه الخصوص.

وعند تحليل واقع "حالة الإصلاح" في المجتمع المصري والذي على إثره يتم تحديد مستوى المأمول للواقع تغييراً وللنهضة منطلقاً نجد أمامنا واقع مؤداه أن هناك "طنين" لاينقطع حول قضية الإصلاح، ترادفه حالة غير مسبوقة من تبديد الموارد وسوء الإدارة وإدمان لحالة الأزمة خلقاً وممارسةً. كذلك نرى غياب كامل لمعنى الأهلية وتصحر في الكفاءة وانحسار للجدية. سيطر الهزل والعبثية (الفهلوة بالتعبير الدارج) على كل أمل وعمل حتى صارت الجدية ممجوجة وأضحت فقط قناعاً يضعه مدعي القيام على شأن الإصلاح حتى لاتبدو فجاجة العورات والعوار.

وإذا جزمنا أن كثيراً من القائمين على الفعل الإصلاحي في المجتمع المصري –دون تشكك في إخلاصهم- استمرئوا البقاء فيما أسمّيه مرحلة الانفعال والتعبئة بقيمة الإصلاح والأمل فيه مع تغييبهم الرغبة والمقدرة على الوفاء باستحقاقات التحرك قدماً نحو إنجاز "حقيقي" ، نرى أن ما ينقص الحالة الإصلاحية المصرية -بحق- هو قاعدة فكرية مقاصدية تتبلور فلسفتها في التوجه نحو إنجاز الحلول الواجبة.

أما تلك القاعدة الفكرية الحركية المسيطرة على الواقع الإصلاحي الحالي والموجهة للانفعال بالقضايا بغية التعبئة النفسية، ما أثمرت إلا حركة ممسرحة منبتة عن أي إنجاز يرجى. وأنتجت زخماً فقد الحلم فيه معناه حين اختزل إلى لسان مقال أجوف يرجى به الانتشار الإعلامي ويلازم قائله لسان حال من الانسحاق -والإقرار بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان- حقيقة يخفيها في ثنايا نفسه تكريسا لحالة من النفاق المجتمعي وابتغاء الحركة دون الإنجاز. والحركة من منطلق هذه القاعدة الفكرية الفاسدة مقصداً في ذاتها.

أما تلك القاعدة الفكرية المقاصدية - المرجوة - (النسق المعرفي) فهي تلك القادرة على الانتقال بمعاني الإصلاح والنهضة للمجتمع المصري من الانفعال والتعبئة نحو الحلم الواجب ومنه إلى التناغم والتوافق حول الحلم ثم إلى التواصل الممنهج والفعل المتآزر المحكوم بمعايير القياس والاحتساب والتصحيح ومواجهة التحديات منتهياً إلى المقاصد العليا وإنجازها.

ولهذا النسق المعرفي (القاعدة الفكرية المصرية) المأمول ثوابته ومن أولها ثابت يسمى "ملكية الوطن" . وهو ثابت متلازم مع الهوية ومنبثقاً عنها يؤثر فيها وتيأثر بها.

"فالهوية كما نراها هي مؤسس المرجعيات ومنشأ الشعور بملكية الفكرة والمجتمع والوطن كله. وإحساس الملكية هو منشأ القدرة على الحلم والمحقق لممارسة مهارة الحلم ومهارة الإنجاز".
ومانحن بصدد تحليله في هذا المقال هو "أين نحن في مصر من هذا الثابت ...ملكية الوطن".

أولاً، دعونا نقرر أننا "لانعني الملكية المادية لأصول في وطن ما ولكن ما نبحثة هو الشعور بملكية الوطن بمعنى ملكية حلمي الخاص في سياق حلمه العام".

فما نقصده هو ملكية تاريخه وجغرافيتهِ، ثقافته وتراكمه الحضاري، الحق في حلمه والحق في العمل على تحقيق هذا الحلم، ملكية القرار في أدوات إدارته وتوجيه دفة أموره. ملكية تحتم على صاحبها أن يفخر بما يملك وأن يغار عليه وأن يذود عنه بكل ما أوتي من طاقة. ملكية تؤثِّم صاحبها إذا تهاون فيما يملك أو ضيعه.

فكما أن من يملك أصلاً مادياً يؤثَم عقلاً وعرفاً وشرعاً إذا ضيع ما يملك، فكذلك من يملك بالحلم وطناً لايُعذَر إذا تنازل عما يملك طوعاً أو كرهاً.

وفي حالة طواف سريع لما آل إليه هذا الثابت في غالب المجتمع سأروي تجربة شخصية متكررة في لقاءاتي مع مصريين مهمومين بقضايا إصلاح المجتمع في مراحل عمرية مختلفة يغلب عليهم العناصر الشابة، جميعهم مشاركون في محاولات متعددة لإصلاح مجتمعهم ومن مداخل متعددة، غالب عليها العمل الخيري (وهو ما أسميه أنا الإصلاح الإغاثي) وإن ادعوا أنهم يعملون على

All copy rights and Intellectual Property rights for the methodology and concepts used in this are reserved by SQUARE Institute for Strategic Thinking, ACME Corp-EMENA ® Copyright © 2010

تنمية المجتمع وليس فقط إصلاحه. في كل هذه اللقاءات أوجه سؤالاً يطلب من الحضور تحليل عبارة "أنا مواطن مصري". وبالطبع يمضي تحليل الكلمتين الأول "أنا" و"مواطن" دون عناء ولكن عند إضافة مصري لكلمة مواطن والأهم إضافة مقتضى المواطنة الأول وهو ملكية هذا الوطن هنا تكمن المفارقة بل قل الانتكاسة حيث يرفض جميعهم في أغلب الأحوال الإقرار حتى لأنفسهم بأنهم يملكون هذا الوطن يقيناً. والغريب أنهم يرون أن هذا المعنى يستقيم للعبارة في حق المواطن الأمريكي أو الأوروبي أو الغربي عند إضافة اسم وطنه لعبارة "أنا مواطن ..." ولكنها لا تستقيم في حقهم.

والتبرير الدائم لهذا الرفض أن الحقائق المكرسة من خلال الأنظمة الحاكمة والإشارات المعبرة عن تلك الحقائق تنفي بوضوح أي دلائل لتلك الملكية. ورغم صدق المبرر المسوق إلا أننا يلزمنا أن نسأل هل تلك الحجج الحقيقية أو غيرها كفيلة بأن تسبغ على التنازل عن ملكية الوطن وعدم الشعور اليقيني بها والإقرار بها أي عقلانيةً أو شرعيةً أو حتى تعاطفاً.

ولتوضيح هذا المعنى كنت دائماً ما أردف هذا الحوار بمثال تبسيطي لكل من هؤلاء المشاركون الإصلاحيون مؤداه ما يلي "هل إذا تسبب إقرارك بملكيتك لمنزلك الذي تقطن به في إنزال عقاب بدني بك من طرف ما يرغب في اغتصاب بعض أوكل حقك فيه، فهل يكون ذلك سبب كاف لأن تقر في قرارة نفسك بأنه ليس بيتك؟" تكون المفارقة هو استهجان الفكرة ولو نظرياً. بل ونذهب إلى أنه لا يملك أحد منهم حتى محاولة تسويغ ذلك لنفسه أو من حوله.
كذلك أمر العلاقة مع ملكية الوطن هو أمر غير قابل للتنازل عنه مهما صعبت مقتضياته أو أورثت من عنت. ويكون ما نحتاج أن نعلمه جميعاً أننا نملك أن نمارس ملكيتنا لوطننا في حدود القدرة والتي هي مناط تكليفنا. ولكن القول بأن هناك من الأسباب ما يكفيني لكي أنسحب من القيام على استحقاقات ملكيتي للوطن مع ادعاء الغيرة عليه بل ومحاولة الانغماس فيما يسمى محاولات لإصلاح واقعة فهذا عين الادعاء.

وعودة إلى الهوية فإن غياب ثابت ملكية الوطن تتواضع معه القدرة على الحلم ويصبح الحديث عنها أجوف وزائف. وكذلك تتضاءل معها الحاجة إلى وجود مرجعيات فكر وفعل حيث يصير الواقع كله زائف ممسرح غير معني بأي نتائج أو إنجاز، فالتواجد والتزاحم ظهوراً بغرض السيطرة على أكبر مساحة من مشهد الحركة الإصلاحية في المجتمع ومن ثم يصبح هاجس حسم الهوية والاحتكام إليها غير قائم أو ملح كما ينبغي على كل آمل في إصلاح أو نهضة. أي ينحسر في العقل الجمعي للمجتمع وجوب الوقوف على هويته بل وتتعالى الأصوات التي تدعو إلى عولمة الهوية وما شابه ذلك من التسطيح.

وحين يدور السؤال ملحاً عن أين ذهب انتماء المصريين لوطنهم وكأننا لانعلم بأن الانتماء مآل منطلقه الهوية وأنه عطاء لوطن ممن ملكه. يلزمنا إذاً أن نعلم أن الانتماء غاب حين غُيِّبت شواهد ملكية الوطن عن أبنائه. فكما أسلفنا إذا كان الانتماء مآل فمنطلقه الهوية وإن كان الانتماء عطاء فهو عطاء من مالك على أساس هويته. وإذا أردنا تفسيرات أخرى من نوع نظرية المؤامرة والتأثير الاستعماري على العقل المصري وما إلى ذلك فنحن نريد أن ندور في حلقات مفرغة تبريء نخبة المجتمع الحاكمة والمثقفة ومفكريه من مسئولياتهم وتريح الضمائر وكفى.

وأخيرا لنا أن نقبل من أنفسنا وممن حولنا أن نعدد أسباب الإحساس بالغربة عن الوطن وفيه ولكن ليس لنا أن نغرب في أنفسنا ما لانملك تغريبه وهو حقيقة ملكيتنا له. فملكيتنا له رابطة شأنها شأن رابطة الدم في الأسرة الواحدة فإذا قبلنا من أحدنا أن يضيع من يعول -و"بحسبه من الإثم ذلك"- كان لنا أن نقبل أن نؤسس حركتنا في المجتمع على خلفية عدم الإيمان بأننا نملك الوطن قدر ما يملكنا.

"فمصر ياسادة هي قدر وقُدِّرَ لكل منا، ألم وأمل، حق وواجب، هم وحلم، منطلق ووجهة."

All copy rights and Intellectual Property rights for the methodology and concepts used in this are reserved by SQUARE Institute for Strategic Thinking, ACME Corp-EMENA ® Copyright © 2010